الفصلُ السَّابع

الخاتِمة

7.1 التَّمهيد

تُعدُّ ظاهرةُ انتشار الأحاديث الواهية والموضوعة في المجتمع من التَّحديات القديمة التي انبرى لها العلماء للسَّيطرة عليها ببذل الجهود الموفَّقة؛ فبعد ظهور الوسائل الحديثة لنقل المعلومات بالاستفادة من التكنولوجيا المعاصرة، المتمثلة في وسائل الإعلام التّلفزيونيَّة تسرَّبت معها المعلومات الإسلاميَّة المشبوهة عن طريق مقدّمين ضَعُفت كفاءتهم العلميَّة حيث تناولوا مادة علميَّة غير محقَّقة، مستقين معلوماتهم من مصادر غير معتمدة. وبخصوص الوضع في ماليزيا، تعدَّدت القنوات الفضائيَّة التي تبثُّ المادَّة العلميَّة الدِّينيَّة، استجابةً لرغبة المشاهدين، فنتج من ذلك تعدُّد البرامج الدَّعويَّة التي توزَّعت موضوعاتها إلى أنواع عدَّة حسب رغبة المشاهدين واتجاهات الشَّركات المنتجة، ومنها قناة "الهجرة" التي تعدُّ إحدى القنوات الرَّسميَّة التَّابعة لحكومة ماليزيا اختصَّت برامجها بالطَّابع الإسلاميّ بمجالاته المختلفة.

وقد تحمَّلت القناة منذ أوَّل تأسيسها مسؤوليَّة تبليغ الدِّين الإسلاميّ للمجتمع الماليزي بجدّ ونجاح كما أظهر ذلك الجوائز التي حصلت عليها. وبالرَّغم من ذلك، انتقدت القناة نظراً لوقوع بعض المقدّمين في برامجها الدَّعويَّة في نشر الأحاديث الواهية والموضوعة دون التَّنبُّه لها، وبيان وضعها، وذلك لظروف عدَّة أحاطت بالمقدّمين وفريق الإنتاج مما أدَّى إلى تلقُّف المشاهدين لتلك الأحاديث المردودة. وهذه الظَّاهرة إن لم تعالج بحكمة، ستنتج آثاراً وخيمة سواء على القناة نفسها بحيث تجرح جودة برامجها

وكفاءتها في بث التَّعاليم الإسلاميَّة الصَّحيحة المأخوذة من المصادر الصَّافية للمجتمع الماليزي، أو على المشاهدين الذين تلقَّوا تلك المعلومات الدِّينيَّة منها، نظراً لاختلاف طبيعتهم العلميَّة وتعدُّد مستوياتهم الثَّقافيَّة، ففيهم من لم يتمكَّن من التَّمييز بين الصَّحيح والسَّقيم في العبادات اليوميَّة، وهذا ما دعا الباحث إلى إعداد هذه الدِّراسة المفصَّلة لمعالجة هذه الظَّاهرة حسب مناهج وقواعد علميَّة راسخة، للتَّخلُّص من تلك الشَّوائب المكدّرة، ليعلوا شأن مجال الإعلام الإسلاميّ وليثق المشاهدون بالمعلومات الدِّينيَّة المعروضة. وتضمَّن هذا الفصل الأخير أبرز النَّتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسة بعد التَّحليل الشَّامل في الفصول السَّابقة. وأثبت الباحث تأثير الدِّراسة من خلال الأهداف التي تم التَّحقُّق منها، مع ذكر التَّوصيات التي يرى الباحث ضرورة تبنِّيها من قبل الجهات المسؤولة تتميماً لنفع هذه الرِّسالة على الجميع.

7.2 المبحثُ الأوَّل: نتائجُ الدِّراسة

قسَّم الباحثُ هذه الدِّراسة العلميَّة إلى ستَّة فصول وعدَّة مباحث ومطالب تحتها، حيث كان الفصل الأوَّل تمهيداً لهذه الدِّراسة، بيَّن فيها المتطلبات المهمَّة لتشخيص الدِّراسة من بيان مشكلتها، والتَّعرُّض لأسئلتها، وتحديد أهدافها، وسبر الدِّراسات السَّابقة بالتَّفصيل، وتوضيح مناهجها، وتشكيل محتوياتها. ثم تتابعت الدِّراسة بخمسة فصول تناولت موضوع الدِّراسة حسب الأهداف المرتَّبة، قبل أن تختتم بالخاتمة التي لخَّصت أهمَّ النَّتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسة مع تقديم التَّوصيات المقترحة للجهات المسؤولة لتعميم نفعها، وتتمثَّل في النّقاط الآتية:

1. اتَّفقَ النُّـــــقَّاد على منع الرِّواية بالأحاديث الواهية والموضوعة إلا مع بيان عللها، لا فرق في ذلك بين العقائد والأحكام والفضائل، وذلك لرجحان وجوه الضَّعف فيها بحيث لا يجبر بمجيء المقويّات

من المتابعات والشَّواهد. واشتدَّ التَّحذير في رواية الحديث الموضوع إذ يتعرَّض النَّاقلون له للوعيد بدخول النَّار كما ثبت في الحديث لتجرُّأهم على رواية ما لم يقُلْهُ النَّبيّ ﷺ البتَّة وفي نسبة الأقوال إليه ﷺ زوراً وبهتاناً.

2. الامتناعُ عن العمل بتلك الأحاديث لسقوطها في الاحتجاج، وذلك لعدم جواز الرِّواية بها. وقد تعرَّض النُّـــقَّاد لبيان الألفاظ الدَّالة على وهن الأحاديث ووضعها، سواء ما وقع في الرَّاوي أو الحديث لكي يحذر النَّاس من خطورتها وينفروا عنها. والملحوظ في صنيعهم عند بيان جرح الرَّاوي أو علَّة الحديث، تعدُّد المناهج الخاصَّة بهم، بحيث ينتج من ذلك وجود بعض الألفاظ الدَّالة على العلل كنايةً أو صراحةً، مع أنَّ الكلَّ يدلُّ على سقوط الرَّاوي أو الحديث من الاحتجاج وطرحه من دائرة القبول لقوَّة وجوه الضَّعف فيه.

3. وجود الأسباب الخارجيَّة والدَّاخليَّة التي أسهمت في انتشار هذه المشكلة واتّساعها، ومنها دور الأوضاع والأحوال التي تمرُّ بها الأحاديث النَّبويّة، ومنها تسرُّب الأحاديث الموضوعة إلى المصادر الحديثيَّة، ودور الوسائط المعاصرة التي تنقل بها الأحاديث في الزَّمن الرَّاهن، إضافة إلى طبيعة الأحاديث الموضوعة والباطلة التي تلقاها النَّاس باللُّغة الملايويَّة التي استخدمت في نقل الأحاديث إلى الجماهير كتابة أو لفظاً.

4. وأمَّا الذي يتعلَّق بالأسباب الدَّاخليَّة التي تمَّ رصدها، فهي إمَّا أن تكون راجعةً للأسباب التي وقع فيها ناقلو الحديث، كالدَّوافع السَّيئة والبواعث السَّلبيَّة في النُّفُوس التي دفعت بعض النَّاس لوضع الأحاديث الباطلة، وإمَّا أن تكون راجعةً إلى متلقِّي الحديث من الجماهير المستهدفين بماليزيا مثل الجهل بالدِّين، والرَّغبة في فعل الخير، مع التَّنبيه على عدم تطبيقهم الضَّوابط المقرَّرة عند تلقّي الأحاديث.

5. تتفرَّعُ الجهود المبذولة لمقاومة انتشار الأحاديث الواهية والموضوعة في المجتمع الماليزي إلى ما تناولته الجهات الرَّسميَّة سواء على مستوى الدَّولة والولايات بماليزيا حيث كان أبرز جهودها وضعُ

القوانين المتعلّقة التي تولّتها لجنة تحقيق الحديث بالاستفادة من التّكنولوجيا الحديثة في تصميم المواقع الإلكترونيَّة والتَّطبيقات الهاتفيَّة التي تخدم البحث عن الأحاديث النَّبويّة ومعرفة حكمها صحَّةً وضعفاً. ويضاف إلى ذلك الجهود المبذولة من الجامعات والمراكز التَّعليميَّة في مجال التَّعلُّم والتَّعليم، وعقد الدِّراسات والبُحُوث العلميَّة لتوعية المسلمين بأهميَّة هذه القضيَّة.

6. من الجهود المعاصرة للجهات المسؤولة في ماليزيا والإبداع في استغلال التكنولوجيا الحديثة تصميمُ المواقع الإلكترونيَّة والمنتديات العلميَّة، وكذلك تطبيقات الهواتف الذَّكيَّة لتوعية المسلمين بضرورة عُلُوم الحديث وتقريبها إليهم. ومن الأهداف المرسومة من بناء تلك المواقع الحديثيَّة تسهيلُ تلك الوسائل المعاصرة في البحث عن الأحاديث ومراجعتها، وإرشاد الباحثين إلى الموقف الصَّحيح فيما يتعلَّق بقضيَّة الأحاديث النَّبويّة، وذلك عن طريق الإجابة عن الأسئلة الحديثيَّة مع مناقشتها بطريق علميَّة بالاستفادة من العلماء الرَّاسخين في العلم.

7. أدَّت قناة الهجرة دورها المهم في نشر التَّعاليم الإسلاميَّة بماليزيا من خلال البرامج الدَّعويَّة المبثوثة فيها، إضافة إلى تعميم بثّها الفعَّال لمختلف بلاد العالم ذات العلاقة بميدان الإعلام. فاشتملت البرامج التي تمَّ بثُّها في قناة الهجرة على جوانب شتَّى من المجالات العلميَّة دنيويَّة أو دينيَّة، انسجاماً مع رؤية القناة في أن تكون منبعاً علمياً ووسيطة أساسيَّة لتنمّية المعرفة لدى المشاهدين، وكانت اللُّغة المستخدمة في هذه البرامج الدَّعويَّة تتنوَّع ما بين اللُّغة الملايويَّة، وما بين اللُّغة الإنجليزيَّة مع إضافة اللُّغة العربيَّة إليها؛ وذلك مراعاة لاختلاف أنواع المشاهدين وتنوُّع الخلفيَّة العلميَّة.

8. لوحظ في تلك البرامج الدَّعويَّة وقوعُ المقدّمين في عرض خاطئ للأحاديث النَّبويّة، مع أنَّ معظمهم تخرَّجوا في مجال الدِّراسات الإسلاميَّة على وجه العموم، إلا أنهم اختلفوا في اختصاصهم في العقيدة، والفقه، وتحفيظ القرآن، واللُّغة العربيَّة، والتَّربية الإسلاميَّة. ومن أوجه العرض الخاطئ نسبة

الموضوع إلى النَّبيّ ﷺ، والدَّمج بين حديثين مختلفين، وتبني منهج خاطئ لشرح الحديث وترجمته إلى اللُّغة الملايويَّة، والإتيان بزيادة في متن الحديث لا وجود لها في أصلٍ صحيح.

9. أنجز الباحث دراسةً تحليليَّة على البرامج التي تمَّ نشرها ما بين سنة 2015 – 2019 م في قناة الهجرة، وتتمثَّل في برنامج "*30 minit Ustaz Don*" لمقدّمه الأستاذ "دون"، وبرنامج "30 minit Ustaz Kazim" لمقدمه الأستاذ كاظم إلياس، وبرنامجي "*Sejuta Rahsia*" و"*Duo Syamsul*" للمقدّم الدَّاعي شمسول "ديبت"، وبرنامج "*Alam Barzakh*" لمقدّمه الأستاذ وادي أنوار، وبرنامج "*Tanda Mati*" لمقدّمه داتوء حسن دين. وكذلك تناولت الدِّراسة برنامج "*Ustaz Pilot*" لمقدّمه الدكتور لقمان الحكيم، وبرنامج "*Open Floor*" لعدد من المقدّمين، وبرنامج "*Belaian Kasih*" لمقدِّمته الأستاذة نور بهيَّة وزوجها الأستاذ وان عكاشة.

10. استعان مقدّمو تلك البرامج الدَّعويَّة بعدد كبير من الأحاديث المقبولة سواء الصَّحيحة منها أو الحسنة وبلغ عددها 313 حديثاً. بالنِّسبة للمقدّم أستاذ دون، استشهد بـــــــ 150 حديثاً في كلا البرنامجين، بينما استعان الأستاذ كاظم بـــــــ 28 حديثاً في برنامجه. وأمَّا المقدّم شمسول ديبت، فقد استعان بـــــــ 23 حديثاً في برنامجيه، بينما استشهد الأستاذ وادي أنوار بـــــــ 27 حديثاً صحيحاً وحسناً. واستعان المقدّم داتوء حسن دين بـــــــ 27 حديثاً من الأحاديث المقبولة، بينما استعان المقدّم الدكتور لقمان الحكيم بما بلغ 30 حديثاً في برنامجه. وبخصوص برنامج "*Open Floor*"، تناول المقدّمون 21 حديثاً، وبالنسبة للمقدِّمة الأستاذة نور بهية وزوجها الأستاذ وان عكاشة، فقد استعانا بسبعة أحاديث من الأحاديث المقبولة في برنامجهما.

11. الدِّراسة المتعلِّقة بالأحاديث المردودة، سواء من قسم الضَّعيف الخفيف أو الموضوع أو الذي لا أصل له، فقد وصلت إلى 123 حديثاً كان 34 منها من قسم الضَّعف الخفيف أي بنسبة 28 %، بينما

كان 39 حديثاً من قسم الضَّعيف الشَّديد وهي تساوي 31 % ، مما يدلُّ على حصول هذين القسمين على نسبة عالية من الأحاديث المخرجة. وأمَّا الأحاديث التي لم يكن لها أصل في المصادر المسندة، فبلغت 21 حديثاً أي بنسبة 17 %، بينما جاء 17 حديثاً من المجموع الكلي في قسم الأحاديث التي لم يعثر عليها في المصادر الأصليَّة وهي تعدل 14 %. وأما الأحاديث التي حُكم بوضعها، فبلغت 5 أحاديث أي ما يساوي 4 %، وثمَّة 7 أحاديث يُظن أنَّ هناك خطأ في صحَّة نسبتها إلى النَّبيّ ﷺ ونسبتها قليلة تعدل 6 %.

12. الأبواب العلميَّة التي تنتمي إليها تلك الأحاديث المردودة متعدّدة، بدءاً من العقيدة، وانتهاءً بباب التَّفسير، وتجدر الإشارة إلى أنَّ باب التَّرغيب والتَّرهيب وفضائل الأعمال هي أكثر الأبواب عرضاً، لوجود 54 حديثاً تندرج فيه.

13. من الملاحظ ورود الأحاديث التي استعان بها المقدّمون أثناء عرضهم في مصادر غير معتبرة تتمثَّل في المصادر التي جمعت بين الأحاديث الصَّحيحة والضَّعيفة والموضوعة سواء من الكُتُب الفقهية أو الحديثيَّة أو التَّاريخيَّة، فضلاً عن الكُتُب المؤلَّفة في باب الزُّهد والأخلاق. وكذلك من المصادر الدَّاخلة في هذا الباب مسندُ الشّهاب للقُضاعي، وكتاب تاريخ دمشق لابن عساكر، وكتاب إحياء عُلُوم الدِّين للغزالي، فهي من مظان الأحاديث المردودة المنتشرة في البرامج الدعوية المدروسة أحاديثها.

14. مستوى أكثر مشاهدي البرامج الدَّعويَّة مُتوسِّط بالنِّسبة لفهمهم المبادئ الأساسيَّة المتعلِّقة بعُلُوم الحديث. وبالنِّسبة لمعرفة المشاهدين للأحاديث الواهية والموضوعة التي تمَّ السُّؤال عنها، أظهرت النَّتيجة أنَّ أغلبيَّة المشاهدين عرفوا تلك الأحاديث، وثمَّة جملة لا بأس بها من الأحاديث لم يتعرَّف عليها المشاهدون، مما يورث القلق حول انتشار تلك الأدلَّة السَّاقطة من الاحتجاج بينهم.

15. أوضحت النَّتيجة المتحصّلة من قيمة المتوسِّط الحسابي أنها من درجة المتوسِّط العالي، وهي تدلُّ على أنَّ تأثُّر المشاهدين بالأحاديث المستشهد بها في البرامج الدَّعويَّة التّلفزيونيَّة بلغت مستوى وسطاً. وبهذا، خلصت النَّتائج إلى أنَّ اعتماد المواد العلميَّة على الأحاديث المقبولة دون المردودة وتجرُّدها من المصادر المشوبة تشكّل دوراً مهماً في رفع ثقافة المشاهدين العلميَّة وإعلاء مستوياتهم الدِّينيَّة، وبالتالي يمكن الحدُّ من انتشار تلك الأدلَّة السَّاقطة في المجتمع.

16. أظهرت الدّراسة جهوداً حسنة للجهات الرَّسميَّة التَّابعة للحكومة، أو الجهات الخاصَّة في مراقبة المواد الإعلاميَّة في ماليزيا وتحدياً للعناصر السَّلبيَّة التي قد توقف النَّشاطات المبدعة في هذا الميدان. وتبيَّن أنَّ أقرب الضَّوابط التي لها علاقة بالضَّوابط المقترحة حول الأحاديث النَّبويّة التي تعامل معها أصحاب الوسائل الإعلاميَّة هي ضوابط كتابة النُّصُوص الحديثيَّة وطباعتها والتي صاغتها لجنةُ تحقيق الحديث تحت إشراف وزارة الدَّاخليَّة الماليزيَّة (KDN)، ورغم ذلك ارتكزت الضَّوابط على النُّصُوص الحديثيَّة في المصادر المطبوعة من الكُتُب والمجلات العلميَّة. وأما الضَّوابط الأخرى التي لها صلة بالباب، فكانت فقراتها عامَّة وغير مرتكزة على الأحاديث النَّبويّة وعُلُومها المتشعّبة، وبيان كيفيَّة التَّعامُل معها بطُرُقٍ صحيحة.

17. تناول البحث الضَّوابط والمعايير المقترحة فيما يتعلَّق بكيفيَّة التَّعامُل الصَّحيح مع الأحاديث النَّبويّة في الوسائل الإعلاميَّة والمتمثّلة بجهات ثلاث لعلاقتها الوطيدة بمجال الإعلام الإسلاميّ، وهي جهة الشَّركة المنتجة للبرامج الدَّعويَّة التي تتمثَّل في القنوات الفضائيَّة مثل قناة الهجرة وغيرها، وجهة المقدّمين الذين يعرضون المواد العلميَّة الحديثيَّة في البرامج الدَّعويَّة مع فريق الإعداد، والجهة الثَّالثة المشاهدون الذين تلقَّوا معلوماتهم الدِّينيَّة من تلك البرامج التّلفزيونيَّة.

18. حاول الباحث من خلال تلك الضَّوابط الإسهام في خدمة المواد الحديثيَّة المعروضة في الإعلام، وتوزَّعت على 28 فقرة مفصَّلة تتجزأ إلى ثلاثة أجزاء وفق الجهات المذكورة، ليستفيد منها الجميع في الجهات المسؤولة في هذا الميدان. أمَّا الجهة الأولى التي وجهت إليها الضَّوابط وهي القنوات الفضائيَّة والشَّركات المنتجة للمواد الإعلاميَّة، وجب عليها اختيار مقدّمي البرامج الدَّعويَّة وفق المعايير، وتكوين وحدة خاصَّة من المتخصِّصين في علم الحديث لمراقبة جودة المادَّة الحديثيَّة الإعلاميَّة، والاهتمام بجانب الابتكار في إنتاج البرامج العلميَّة الحديثيَّة بشتى عُلُومها.

19. وأمَّا الجهة الثَّانية التي وجهت إليها الضَّوابط وهم مقدّمو المواد العلميَّة في البرامج الدَّعويَّة، ونظراً لدورهم المهم في نشر العُلُوم الصَّحيحة المأخوذة من المصادر الموثوقة لجماهير المشاهدين، فقد شملت الضَّوابط الخاصَّة بهم علمَي رواية الحديث ودرايته معاً. وعلى المقدّمين الذين يمثّلون قدوة مثاليَّة ضرورة التَّقيُّد بالضَّوابط الصَّحيحة خاصَّة في رواية الأحاديث الواهية والمردودة، والسَّير على منهج الاعتدال عند رواية الأحاديث الضَّعيفة، والعمل بمنهج الاحتياط عند الصّيغ المشعرة بحكم الأحاديث صحَّة وضعفاً، إضافة إلى ضرورة معرفة المؤلَّفات الحديثيَّة، والتَّحرّي في اجتناب الوقوع في اللحن والتَّصحيف عند قراءة الأحاديث.

20. وأما الجهة الثَّالثة التي رصدت لها الإرشادات فهم المنتفعون من البرامج الدَّعويَّة من المشاهدين والمستمعين المتأثّرين بالبرامج الدَّعويَّة التّلفزيونيَّة. ومن الضَّوابط المهمَّة التي ينبغي أن يسترشد بها كافَّة المنتفعين هي الالتزام بقاعدة التَّثبُّت في تحمُّل الأحاديث، وعدم الاغترار بالمظاهر الخارجيَّة للمقدّمين من الصَّلاح والزُّهد والعبادة، إضافة إلى التزام التَّريُّث عند نشر الأحاديث قبل التَّحقُّق من صحَّتها، وكذلك مراجعة المصادر الموثوقة دون المشبوهة والمشكوك في ثقة معلوماتها.

7.3 المبحثُ الثَّاني: توصيات واقتراحات

يمكن تلخيص التَّوصيات والاقتراحات في النّقاط الآتية:

1. يحسنُ بالجهات المسؤولة في ماليزيا أن تصرف الهمم لتنسيق الجُهُود وترتيب الأُمُور الإداريَّة لمقاومة انتشار الأحاديث الواهية والموضوعة، نظراً لتعدُّد الجهات ذات الأهميَّة في هذه القضيَّة سواء الحكوميَّة أو الأهليَّة، وطبيعة القانون المعمول في ماليزيا إذ تخضع الولايات المختلفة بماليزيا لسلطة خاصَّة تدير أمورها الدِّينيَّة وتعالج مشاكلها في هذا المجال.

2. يمكن أن تعقد الجهات المسؤولة تعاوناً استراتيجياً مع الجهات الخبيرة بمجال التِّكنولوجيا الحديثة لمشاركة الخبرة وتبادُل الاختصاص من أجل تصميم المنتجات الإلكترونيَّة البديعة التي تخدم الأحاديث النَّبويّة وضمان الحصول على النَّتائج الفعَّالة.

3. ضرورة إعداد الدُّعاة المتمكّنين من ذوي الكفاءة العلميَّة الحديثيَّة الرَّصينة للتصدِّي لتحديَّات الدَّعوة، خاصَّة من يعرض المواد الإسلاميَّة في الإعلام الإسلاميّ، وتتحمَّل مسؤوليَّة إعداد هؤلاء المبلّغين الهيئاتُ والمجالسُ الدِّينيَّة الرَّسميَّة بقيادة هيئة تطوير الشُّؤون الإسلاميَّة بماليزيا (JAKIM)، بحيث تُعدُّ لهؤلاء الدُّعاة برامج خاصَّة، وورشات علميَّة في هذا المجال، ليكونوا بعد عمليَّة التَّصفية الشَّاملة مستعدّين من النَّاحيتين العلميَّة والروحيَّة معاً.

4. ضرورةُ استقراء الأحاديث النَّبويّة التي استشهد بها مقدّمو البرامج الدَّعويَّة التي تبثُّها القنوات الفضائيَّة بماليزيا، ثمَّ القيام بتخريجها ودراسة أسانيدها وبيان عللها مع الحرص على جمع النَّتيجة العلميَّة في خزانة إلكترونيَّة ليسهُل على الجميع الرُّجُوع إليها ولتكون مرجعاً أساسياً لهم عند التَّعامُل مع الأحاديث النَّبويّة، وليزداد بها احتياطهم وتحرّيهم أثناء عرض المعلومات الإسلاميَّة من خلال الوسائط المعاصرة.

5. الإكثارُ من إنتاج البرامج العلميَّة الحديثيَّة المتخصّصة في عُلُومها المختلفة روايةً ودرايةً، بحيث يحرص منتجو هذه البرامج على تسهيل محتوياتها من العُلُوم الحديثيَّة وإلقائها بطُرُقٍ مبتكرة وبديعة ليتمكَّن من فهمها جميعُ المشاهدين، مع مراعاة الوضوح والبساطة في اللغة المستعملة أثناء العرض. وينبغي أن تكون هذه البرامج متقيَّدة بالضَّوابط والإرشادات المتعلِّقة بعلم الحديث التي تمَّ رسمها في هذه الدِّراسة، لئلا تعدل البرامج عن الموقف الصَّواب في نشرها للعُلُوم الحديثيَّة للجماهير.

6. عقدُ الدِّراسات العميقة للتَّعرُّف على قدرة مشاهدي البرامج الحديثيَّة التلفزيونيَّة على استيعاب معلوماتها وفهم المادَّة العلميَّة للبرامج الدَّعويَّة، وذلك لتعميم نفعها، وإبراز أهميَّتها وتوسيع فعاليَّتها، نظرا لإقبال المشاهدين على تلقّي المعلومات الدِّينيَّة.

7. توسيعُ مُهام الضَّوابط المرسومة وتنويع وظائفها، بحيث لا تتحدَّد في الوسائل الإعلاميَّة المتمثِّلة في البرامج الدَّعويَّة التلفزيونيَّة، بل تتجاوزها إلى وسائل التَّواصُل الاجتماعي، مثل فيسبوك، إنستغرام، واتسآب، تيليغرام وغيرها، مع الاهتمام بقضيَّة المراقبة والإشراف المستمرّ.

وأخيراً، يرجى لهذه الدِّراسة العلميَّة أن تحقّق الأهداف المرجوَّة وأن تجيب عن الأسئلة المطروحة كما حدَّدتها الخُطَّة الدِّراسيَّة، وأن تشكِّلَ النَّتائج المتحصّلة منها إسهاماً إيجابياً في تحفيز الجهات ذات الصِّلة بموضوع الدِّراسة في ماليزيا لتستفيد منها في إرجاع الأمَّة الماليزيَّة إلى التَّمسُّك بالأدلَّة الحديثيَّة الثَّابتة.